

Distr.: General
5 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس

تقرير آلية التحقيق المستقلة لميانمار

ملخص

هذه الوثيقة هي التقرير الثالث الذي تقدمه آلية التحقيق المستقلة لميانمار إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بالقرار 2/39 الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 2018، والذي أنشأ فيه المجلس الآلية. ويغطي التقرير الأنشطة من 8 تموز/يوليه 2020 (تاريخ تقديم التقرير السابق إلى المجلس) إلى 15 حزيران/يونيه 2021.

وقد أرسيت الآلية أساساً قوياً لعملها منذ أن بدأت العمل في 30 آب/أغسطس 2019. وتغلبت على التحديات التشغيلية الناشئة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والعقبات الناجمة عن القيود المتعلقة بالسيولة النقدية، ووصلت إلى مستوى عال من الأداء الوظيفي وبنيت فريقاً وهياكل أساسية قادرة على تنفيذ ولايتها المعقدة والتقنية بفعالية وكفاءة. وأنشأت الآلية نظاماً آمناً ومتطوراً لإدارة المعلومات المحفوظة إلكترونياً من أجل جمع الأدلة وحفظها ومعالجتها وتحليلها إلكترونياً؛ ووسعت إلى حد كبير من نطاق جمع المعلومات والأدلة باستخدام أدوات تكنولوجية متخصصة وأكثر تطوراً؛ وتواصلت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ وعيّنت موظفين يتمتعون بمجموعة متنوعة من الخبرات والتخصصات. ولمواجهة التحديات الماثلة والظروف الجديدة، اعتمدت الآلية تدابير وابتكارات بديلة، باستخدام التكنولوجيا واستراتيجيات إبداعية وترتيبات عمل مرنة.

وفي إطار ولايتها، ترصد الآلية عن كثب الحالة في ميانمار عقب استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021، ولا سيما التقارير التي تفيد بانتشار حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء واستخدام القوة ضد المحتجين السلميين. وقد أصبح من الضروري إدخال تعديلات على الأنشطة المقررة من أجل مواكبة التدفق الكبير للمعلومات وسرعة تطور الأحداث، ولذلك واصلت الآلية إحراز تقدم في جمع الأدلة المتعلقة بالأحداث السابقة. وكفلت استمرار استخدام مواردها وقدراتها على نحو استراتيجي بغية إحراز تقدم في التحقيقات في جميع الحالات ذات الأولوية، بما في ذلك جمع المعلومات المتعلقة بحالة السكان الروهينغا والحالات



الأخرى في جميع أنحاء ميانمار. ويتماشى ذلك مع التزام الآلية بمبادئها الأساسية المتمثلة في الاستقلالية والحياد، ومتابعة كل ما يقع ضمن ولايتها من حالات وحوادث وأشخاص وكيانات. وستواصل الآلية، استناداً إلى إنجازاتها حتى الآن، توسيع نطاق عملها الموضوعي، وتكثيف اتصالاتها، وتعزيز عملياتها كي تتيح تقديم مرتكبي أخطر الجرائم الدولية في ميانمار إلى العدالة.

الصفحة

4	مقدمة	- أولاً
4	التقدم المحرز في الأولويات الاستراتيجية للآلية	- ثانياً
5	توسيع نطاق جمع الأدلة وحفظها	ألف -
8	تحليل المعلومات وتبادلها	باء -
11	ترتيبات وطرائق التعاون	جيم -
12	العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين والتوعية العامة	دال -
14	التطورات العملية التي تمكن من تنفيذ الولاية	- ثالثاً
14	السياسات والبروتوكولات والإجراءات التأسيسية	ألف -
14	الهيكل الأساسية والتكنولوجيا	باء -
15	الدعم الإداري والتشغيلي	جيم -
16	الخلاصة	- رابعاً

أولاً - مقدمة

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان آلية التحقيق المستقلة لميانمار بموجب قراره 2/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018، وكلفها بجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، وإعداد الملفات من أجل تيسير وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة، وفقاً لمعايير القانون الدولي، أمام المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ورحبت الجمعية العامة بإنشاء الآلية في قرارها 264/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي رسالة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان مؤرخة 27 آب/أغسطس 2019، أشار الأمين العام إلى أن الآلية ستكون جاهزة للعمل اعتباراً من 30 آب/أغسطس 2019. ورحب المجلس في قراره 3/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019، والجمعية العامة في قرارها 246/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، ببدء عمل الآلية. وفي قراره 26/43 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020، دعا المجلس الآلية إلى التعاون الوثيق والسريع في التحقيقات التي ستجريها المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية أو غيرها من الجهات.

2- وفي أقل من عامين، طورت الآلية قدرات موضوعية وتشغيلية حاسمة لتمكينها من إحراز تقدم كبير في الاضطلاع بولايتها والنهوض بالأولويات الواردة في الاستراتيجية التي حددتها في تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾. ومع ذلك، فإن التحديات المستمرة والتطورات الجديدة في ميانمار أدت بشكل كبير إلى تحديد هذه الأولويات، مما تطلب إجراء تعديلات سريعة على طريقة العمل وابتكار الحلول. واستمرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في تقييد أنشطة الآلية، بما في ذلك إمكانية السفر للتواصل مع المعنيين من أجل جمع الأدلة والتحقق منها، والتعاون وتعزيز جهود التوعية، وخاصة فيما يتعلق بالشهود والضحايا. إن التقارير التي تفيد بانتشار حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء واستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين عقب استيلاء الجيش على السلطة في ميانمار في 1 فبراير/شباط 2021، أدت إلى تدفق غير مسبوق للمعلومات المتعلقة بجرائم مزعومة تقع ضمن ولاية الآلية وتستدعي رصدها بدقة، وتجميعها والتحقق منها وتحليلها.

3- وتتابع الآلية بقلق بالغ الأحداث الأخيرة في ميانمار، وكررت النداءات التي أطلقها الأمين العام وممثلون آخرون للأمم المتحدة من أجل إنهاء العنف. وتذكر الأحداث الأخيرة بخطورة الإفلات من العقاب وضرورة ملاحقة جميع الذين ارتكبوا جرائم دولية خطيرة، من أجل كسر حلقة العنف وحماية جميع شعوب ميانمار. والآلية ملتزمة بالاضطلاع بدورها الفريد وستواصل العمل بنشاط مع المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما الدول الأعضاء في المنطقة، من أجل تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله لتيسير العدالة والمساءلة، في إطار ولايتها، عن الجرائم الخطيرة التي وقعت في السابق والإسهام في الردع عن ارتكاب المزيد من الفظائع.

ثانياً - التقدم المحرز في الأولويات الاستراتيجية للآلية

4- في عام 2020، اعتمدت الآلية استراتيجية شاملة لضمان تمكنها بصورة جيدة من أداء عملها بصورة كاملة والاضطلاع بولايتها. ومنظماً ورد بالتفصيل في تقرير الآلية السابق إلى المجلس، فقد ركزت الاستراتيجية موارد وقدرات الآلية على الأولويات المؤسسية التالية: توسيع نطاق جمع وتحليل المعلومات والأدلة، وزيادة توافر الأدلة والوثائق التحليلية لتقاسمها مع المحاكم والهيئات القضائية ولوضع أطر

(1) A/HRC/45/60.

للتعاون مع الجهات الجديدة المقدمة للمعلومات والمساعدات، وزيادة تسليط الضوء على الآلية وتعزيز فهم أصحاب المصلحة المعنيين لولايتها، ولا سيما الشهود والضحايا. وعلى الرغم من الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19، أحرزت الآلية تقدماً كبيراً في عدة مجالات.

ألف - توسيع نطاق جمع الأدلة وحفظها

5- تهدف الآلية إلى جمع المعلومات والأدلة بموضوعية ومهنية، ومتابعة كل ما يقع ضمن ولايتها من حالات وحوادث وأشخاص وكيانات. وحتى الآن، تمكنت الآلية من جمع ومعالجة أكثر من 1,3 مليون معلومة من طائفة واسعة من المصادر وفي أشكال متنوعة تشمل وثائق وصور فوتوغرافية وأشرطة فيديو وصور جغرافية وإفادات شهود ومواد مفتوحة المصدر، وبإمكانها تبادل هذه المعلومات مع جهات أخرى. وجمعت الآلية وعالجت معظم هذه المعلومات - أكثر من 900 000 معلومة - بعد 1 كانون الثاني/يناير 2021. وقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذه النتائج، بما في ذلك التوجيه الاستراتيجي لأولويات التحقيق، وتحديد مقدمي المعلومات المحتملين بصورة محددة الهدف، واستمرار رصد التطورات الجارية في ميانمار، وتطوير القدرات على إجراء تحقيقات مفتوحة المصدر، وإنشاء نظام آمن ومتطور لإدارة المعلومات المحفوظة إلكترونياً.

أولويات التحقيق

6- مع مراعاة نطاق السياق السائد في ميانمار ومدى تعقده وتتنوعه واستمرار القيود، واصلت الآلية تطوير أنشطتها في مجال التحقيق بطريقة تركز على المعلومات والأدلة التي يسهل الوصول إليها، مع القيام أيضاً بوضع الأسس لجهود جمع المعلومات والتحقق منها على المدى الطويل. ونظراً لاستحالة التحقيق في جميع الجرائم المرتكبة في ميانمار، وضعت آلية استراتيجية محددة تبيّن أولويات جمع الأدلة والتحقق منها فيما يتعلق بمجموعة مختارة من الحالات والحوادث والجماعات والأفراد الذين يشتهب في ارتكابهم جرائم. والهدف من ذلك هو استخدام الموارد المحدودة للآلية بطريقة تمكن الآلية من إعداد ملفات قضايا وجبهة تثبت المسؤولية الجنائية الفردية بصورة تعكس الجرائم المرتكبة ضد مختلف الجماعات في ميانمار. وتجرى التحقيقات حسب الأولوية على أساس عدة معايير موضوعية وعملية. ويشمل ذلك نطاق الجرائم وطبيعتها وطريقة ارتكابها وأثرها، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، ودرجة مسؤولية الجناة المزعومين، وإمكانية إجراء تحقيقات تلي المعايير الجنائية الدولية، وإمكانية أن تتولى محكمة أو هيئة قضائية النظر في الجريمة المعنية.

7- وتساعد الاستراتيجية على توجيه عملية تحديد المصادر المحتملة لتقديم المعلومات، وجمع المعلومات والأدلة اللازمة لإثبات المسؤولية الجنائية الفردية. واستناداً إلى تقييم المواد الواردة من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، اختارت الآلية بالفعل بعض الحوادث والحالات باعتبارها من الأولويات.

8- ويعد التحقيق في الجرائم والجرائم الجنسية والجنسانية المرتكبة ضد الأطفال أولوية بالنسبة للآلية. وهذه الجرائم هي من أخطر الجرائم الدولية وتتطلب توعية محددة الهدف ودراية. وتكفل استراتيجية التحقيق التي وضعتها الآلية استمرار إدماج هذه الجرائم في جميع التحقيقات، وإيلاء اهتمام خاص لها منذ البداية، ومعالجة نطاقها الكامل من حيث التجريم والفداحة والأثر معالجة شاملة إلى جانب غيرها من التصرفات والحوادث وأنماط الجرائم، مثل أزمة الروهينغا والصراعات العرقية السائدة في شمال ميانمار.

9- واستمر تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ استراتيجية التحقيق، ولا سيما بمنع مسؤولي الآلية من السفر إلى الأماكن التي يوجد فيها مقدمو المعلومات المحتملون والشهود. وأدى ذلك إلى استبعاد عنصر

حيوي من عناصر عملية التحقيق: التحقق من المعلومات والأدلة الموجودة في حوزة الآلية وجمع البيانات بصورة شخصية وإجراء مقابلات مع شهود قد تكون لديهم معلومات مباشرة عن وقوع جرائم تقع ضمن ولاية الآلية. وواصلت الآلية، حيثما أمكن، التركيز على تحديد مصادر المعلومات المحتملة التي يمكن الاتصال بها عن طريق وسائل إلكترونية آمنة، وتوسيع نطاق جمع المعلومات والأدلة وتوحيدها من خلال التحقيقات المفتوحة المصدر وتحديد الشهود المحتملين من أجل إجراء مقابلات شخصية في المستقبل.

10- وفي هذا الصدد، بذلت الآلية قصارى جهدها لضمان أن يتم أي اتصال من هذا القبيل بطريقة آمنة ومأمونة لكل من أصحاب المصلحة وموظفي الآلية، والمحافظة على سرية أي معلومات حساسة يمكن تبادلها. وتواصل الآلية، لدى تحديد شهود محتملين لإجراء مقابلات معهم في وقت لاحق، إجراء تقييم دقيق لكل فرد، مع مراعاة مختلف العوامل، مثل الأهمية المحتملة لشهادة الفرد، وسلامته وأمنه، واحتمال تعرضه للصدمة مجدداً.

11- ومع ذلك، وفيما يتعلق بالقيمة الجنائية لأقوال الشهود، لا يوجد بديل عن المقابلات الشخصية. فمقابلة الأشخاص وجهاً لوجه هي أفضل طريقة لضمان سلامة أقوال الشهود. ويساعد ذلك على بناء الثقة بين الشخص الذي يجري المقابلة والشاهد وتمكن المحاور من تأكيد أن الشاهد لا يتعرض لأي إكراه أو تأثير لا مبرر له من أطراف خارجية. كما تكفل المقابلات الشخصية سرية العملية. وهي تتيح الفرصة لموظفي الآلية لمعالجة أي شواغل قد تكون لدى الشهود بشأن سلامتهم وأمنهم، وشرح كيفية استخدام المعلومات التي يوفرها الشهود. والمقابلات الشخصية التي تسفر عن توقيع الإفادة، هي إلى حد بعيد أفضل طريقة لضمان فائدة المعلومات ومقبوليتها على نطاق واسع أمام المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية.

التحديد المستهدف لمقدمي المعلومات

12- تواصل الآلية العمل مع طائفة واسعة من مقدمي المعلومات والأدلة، بما في ذلك السلطات الوطنية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والكيانات المؤسسية والأفراد، بهدف توفير المواد والمعلومات الأكثر أهمية لتمكين الآلية من الاضطلاع بولايتها. ومن أجل التكيف مع ظروف الجائحة، تم تيسير معظم هذه الاتصالات عن بعد باستخدام وسائل آمنة.

13- وقدمت الآلية منذ بداية عملياتها عشرات الطلبات الرسمية إلى مجموعة من الكيانات والأفراد من أجل الحصول على المعلومات. ومعظم الجهات التي وجهت إليها الطلبات قد وفرت المعلومات للآلية أو أنها تجري مناقشات حالياً بهذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الآلية جهودها للشروع في التعاون مع الدول الأعضاء التي قد تكون في حوزتها معلومات ذات صلة بولاية الآلية، بما في ذلك سلطات ميانمار. ويجوز للآلية، حيثما أمكن، أن تتفاوض بشأن ترتيبات التعاون للتمكين من تبسيط العمليات من أجل تزويد الآلية بالمواد، على النحو المبين أدناه.

رصد التطورات في ميانمار

14- تقوم الآلية أيضاً أثناء الاضطلاع بولايتها برصد أي لما يحدث في ميانمار من تطورات قد تشكل جرائم دولية خطيرة أو انتهاكات للقانون الدولي.

15- ومنذ استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021، شهدت الآلية زيادة هائلة في الاتصالات الواردة من أفراد ومنظمات تسعى إلى تبادل المعلومات بشأن جرائم مزعومة وانتهاكات لحقوق الإنسان في ميانمار. وجمعت الآلية أكثر من 210 000 معلومة من هذه التقارير تشمل أشرطة فيديو

وصور فوتوغرافية ووثائق. وتمكنت الآلية بصورة مؤقتة من ضبط وتعبئة الموارد الحيوية اللازمة للتعامل مع هذا التدفق غير المسبوق للمعلومات وحجم العمل، غير أن الوضع قد كشف الحاجة إلى موارد وقدرات إضافية، لا سيما لجمع وتحليل المعلومات والأدلة التي تم الحصول عليها من مصادر مفتوحة.

توسيع نطاق التحقيقات المفتوحة المصدر

16- الحاجة الماسة إلى جمع وتحليل معلومات مفتوحة المصدر، مثل أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية والصور الجغرافية المكانية المتاحة للعامة على شبكة الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، تتعلق بالأحداث الأخيرة في ميانمار والحوادث السابقة التي يبدو أنها تشكل جرائم دولية خطيرة وانتهاكات للقانون الدولي. والمعلومات المفتوحة المصدر ذات قيمة خاصة بالنسبة للآلية، لأن السلطات في ميانمار دأبت على منع الآلية من الوصول إلى أراضيها، مما حال دون إجراء تحقيقات ميدانية في هذا البلد الذي يزعم أن الجرائم ارتكبت على أرضيه.

17- ونظراً إلى أن توافر وتزايد تدفق المعلومات المفتوحة المصدر على نطاق واسع، لا سيما بعد 1 شباط/فبراير 2021، تقوم الآلية بتعبئة موارد خارجة عن الميزانية من أجل تعزيز قدرتها على إجراء تحقيقات مفتوحة المصدر. والقدرة المتخصصة على إجراء هذه التحقيقات من شأنها أن تمكن الآلية من استخدام تقنيات أكثر تطوراً لجمع وتحليل المعلومات بكفاءة ودقة، فضلاً عن توثيق أساليب التحقيق بصورة منهجية وحفظ الأدلة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. كما سيتيح ذلك للآلية مواكبة تطورات القانون الجنائي الدولي المبتكرة والرائدة في مجال التحقيقات المفتوحة المصدر.

نظم إدارة المعلومات المحفوظة إلكترونياً والأمن السيبراني

18- لتيسير التعامل مع تزايد تجميع المعلومات والأدلة في سياق عمل الآلية، اتخذت الآلية خطوات ملموسة لزيادة قدرتها المادية والرقمية على حفظ المعلومات وتطوير نظام حديث لإدارة المعلومات المحفوظة إلكترونياً يتماشى مع معايير الأمم المتحدة وأفضل الممارسات في هذا المجال. ويتحكم النظام في كل سلسلة معالجة الآلية للمعلومات والأدلة التي في حوزتها، من جمعها إلى تنظيمها وحفظها واستعراضها وتحليلها وإعداد ملفات يحتمل تقاسمها مع أطراف ثالثة. ويشمل ذلك نظاماً قوياً لإدارة الأدلة والمواد ومقدمي المعلومات ييسر تتبع جميع المعلومات التي تطلبها وتجمعها الآلية و/أو تقاسمها مع أطراف ثالثة. كما حسنت الآلية تجهيز الأدلة الرقمية وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك عن طريق استخدام أدوات تحليلية وخدمات تكنولوجية لتيسير تجهيز أشرطة الفيديو المتخصصة والمواد اللغوية. وستعزز هذه الأدوات قدرة الآلية على التعامل مع أشكال البيانات والأدلة الأكثر تعقيداً، مثل الوثائق ومقاطع الفيديو والصور الرقمية والتسجيلات الصوتية، بما في ذلك المواد المفتوحة المصدر.

19- وقد أعطت الآلية الأولوية لحماية نظام ومعدات وأدوات حفظ المعلومات، مما يسهم بدوره في حماية موظفيها، والأهم من ذلك، حماية المنظمات والأفراد الذين تتعامل معهم الآلية. وقد نفذت منهجيات وعمليات داخل النظام لضمان أمن المعلومات والأمن السيبراني اللازمين، وسلامة الأدلة، وسلسلة المحافظة عليها على النحو المطلوب. وإطار الأمن السيبراني للآلية، الأخذ في التطور مواكبةً للتهديدات الجديدة، يجمع بين نهجي الاستجابة والوقاية. كما يتيح للآلية سرعة الاستجابة لجميع التهديدات المعروفة للأمن السيبراني. وعلاوة على ذلك، تستخدم الآلية التدريب المنتظم والإخطارات الداخلية لكي تؤدي عملها بما يتماشى مع آخر التطورات في مجال الأمن السيبراني وتدابير الحماية.

20- وقد كان لبناء هذه القدرات في مجال التكنولوجيا والأمن السيبراني دور فعال منذ البداية في ضمان قدرة الآلية على مواصلة عملياتها بطريقة آمنة دون انقطاع يذكر خلال جائحة كوفيد-19. وعلاوة

على ذلك، فإن هذه الجهود قد منحت الآلية القدرة على تبادل المواد ذات الصلة بطريقة فعالة، كلما طلبت ذلك المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية.

استشراف المستقبل

21- على الرغم من استمرار الشكوك بشأن جائحة كوفيد-19، تتوقع الآلية أن يتيح التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على السفر استئناف الأنشطة الأساسية التي أوقفت خلال الجائحة. ويشمل ذلك جمع المعلومات والأدلة والتحقق منها عن طريق مقابلات شخصية، فضلاً عن إرسال بعثات تواصل رفيعة المستوى لتيسير التفاوض بشأن ترتيبات التعاون وتعزيز جهود التوعية التي تبذلها الآلية. وستكفل الآلية إدماج الاعتبارات الأمنية في جميع جوانب تخطيط بعثاتها.

22- وبالإضافة إلى ذلك، وتكميلاً للقدرة المتخصصة الأخرى في مجال التحقيق، تسعى الآلية إلى تعزيز قدراتها على جمع وتحليل المعلومات المالية كجزء من تحقيقاتها الأوسع نطاقاً في الجرائم التي تقع ضمن ولايتها. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المعلومات إلى تكملة التحقيقات الجنائية التي تقوم بها الآلية بعدة طرق، بما في ذلك تحديد الجناة المحتملين، والدوافع الجنائية وأساليب المسؤولية الجنائية، كما تحدد عناصر الولاية القضائية.

باء - تحليل المعلومات وتبادلها

23- لا تزال الآلية في مراحلها الأولى، لكنها قد بذلت جهوداً كبيرة لضمان أن يكون عملها التحليلي مواكباً لتزايد جمع المعلومات والأدلة. وتنظم الآلية الأدلة التي جمعت من مختلف المصادر وتقوم بتحليل حوادث بعينها وحالات أوسع نطاقاً على حد سواء. وتسعى الآلية، عن طريق إجراء تقييم دقيق، إلى تحديد الوقائع التي يمكن إثباتها، وما إذا كانت هذه الوقائع تفي بعناصر الجرائم التي تقع ضمن ولاية الآلية، وما إذا كانت الوقائع تثبت المسؤولية الجنائية لفرادى الجناة. ويشمل ذلك حالات وحوادث وأشخاص/كيانات ذات صلة بالأحداث التي وقعت بعد 1 شباط/فبراير 2021، بالإضافة إلى حالات متصلة بأزمة الروهينغا والصراعات العرقية السائدة في شمال ميانمار.

تطوير الأدوات التحليلية وحزم تبادل المعلومات

24- لقد زادت الآلية، استناداً إلى عملها التحليلي، من حجم المعلومات والأدلة التي يمكن تقاسمها من أجل استخدامها في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية الراغبة أو القادرة على ملاحقة الأشخاص المسؤولين عن جرائم تقع ضمن ولاية الآلية. وتماشياً مع استراتيجيتها في مجال التحقيق، تقوم الآلية بتقييم وتطوير قدراتها وأدواتها التحليلية التي تغطي طائفة واسعة من الجرائم والمجرمين المزعومين في ميانمار. ومن خلال هذه العملية، قررت الآلية ضرورة أن تكون المعلومات جيدة التنظيم، ومجمعة في ملفات متسقة تتعلق بكل حالة أو حادثة أو شخص/كيان بعينه، وربطها عن طريق التحليل الواضح، لضمان أن تكون المعلومات ذات صلة ومفيدة إلى أقصى حد ممكن بالنسبة لسلطات التحقيق أو النيابة العامة أو القضاء. ولضمان أن يكون كل ملف قضية محدداً ومعقول الحجم، تقوم الآلية بإعداد تجميعات تشتمل على معلومات وتحليلات داعمة تلي طلبات الكيانات المعنية بالإجراءات الجنائية أو القانونية ذات الصلة. وتمكنت الآلية، حتى 30 حزيران/يونيه 2021، من تجهيز 11 مجموعة أدلة وتحليلات يمكن تقاسمها.

- 25- وعلاوة على ذلك، تقوم الآلية بتطوير أدوات ومنتجات تحليلية تتناول العناصر والهياكل والأنماط الشاملة للجرائم في إطار ولايتها، وتغطي حالات وحوادث متعددة وقعت منذ عام 2011. ويجري تصميم هذه الأدوات لاستخدامها وتطبيقها على ملفات قضايا متعددة تعكف الآلية على تجهيزها لاحتمال تشاركتها.
- 26- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الآلية ضمان التعاون الوثيق والسريع مع المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، على النحو الذي دعا إليه مجلس حقوق الإنسان في قراره 26/43. وفي قضية *غامبيا ضد ميانمار*، تنظر محكمة العدل الدولية حالياً في شكوى غامبيا من أن ميانمار تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وتواصل الآلية تبادل المواد ذات الصلة مع أطراف القضية، بعد الحصول على موافقة مقدم (مقدمي) المعلومات والتأكد من أنها لن تؤثر على أمن المعنيين بالمواد المقدمة أو حقهم في الخصوصية.

تحليل الأحداث في ميانمار منذ استيلاء الجيش على السلطة

- 27- كما ذكر أعلاه، تشمل ولاية الآلية أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011. ولذلك، فإن النطاق الزمني مستمر، كما أن التفويض بجمع الأدلة ينطبق على الأحداث التي وقعت منذ استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021.
- 28- وقد أوضحت الآلية باستمرار أن العملية الدستورية في ميانمار والانتخابات النزيهة والديمقراطية لا تقع ضمن ولايتها. وتتص اختصاصات الآلية على أن الإشارة في الولاية إلى انتهاكات القانون الدولي تشمل انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولذلك، فإن المسائل المتعلقة بانتهاكات دستور ميانمار أو قوانينها، وإلغاء الانتخابات أو نزاهتها، والاعتراف بالجهة التي تعتبر الحكومة الشرعية لميانمار، لا تقع ضمن الاختصاص القانوني للآلية. غير أن الجرائم الدولية الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن تحدث في سياق النزاعات المتعلقة بالعملية السياسية في البلد. ومنذ الانقلاب، تتابع الآلية التطورات الجديدة باهتمام بغية تحديد ما إذا كانت الأحداث الأخيرة تشكل جرائم تقع ضمن ولايتها.
- 29- وبالإضافة إلى حفظ وتحليل آلاف البلاغات التي جمعت من أفراد ومنظمات بشأن الأحداث التي وقعت في ميانمار، تابعت الآلية عن كثب التقارير العامة، واتصلت بكيانات وأفراد لديهم معلومات عن الأحداث، بمن فيهم شهود العيان، وتشارورت مع أشخاص لديهم خبرة متخصصة للمساعدة في تحليل المعلومات التي تم جمعها.
- 30- ويشير التحليل الأولي الذي أجرته الآلية للمعلومات التي جمعت بشأن الأحداث التي وقعت في ميانمار منذ الانقلاب العسكري في 1 شباط/فبراير 2021 إلى احتمال وقوع جرائم ضد الإنسانية تقع ضمن ولاية الآلية، بما في ذلك القتل والاضطهاد والسجن والعنف الجنسي والاختفاء القسري والتعذيب.
- 31- وتتحقق أركان الجريمة ضد الإنسانية عند وقوع فعل كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي يستهدف السكان المدنيين. ولا يُشترط أن يكون الهجوم عسكرياً، بل يعرف على أنه سلوك ينطوي على ارتكاب أعمال متعددة تستهدف أي سكان مدنيين⁽²⁾، ويمكن أن ينفذ في موقع واحد⁽³⁾ أو عبر رقعة أوسع

(2) نظام روما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7(2)(أ).

(3) المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد كاتانغا، الدعوة رقم ICC-01/04-01/07، عملاً بالمادة 74 من النظام الأساسي، 7 آذار/مارس 2014، الفقرة 757.

من الأراضي⁽⁴⁾. ويمكن أن تشكل أعمال العنف⁽⁵⁾ أو أي سوء معاملة خطيرة للسكان المدنيين هجوماً يستوفي أركان الجريمة ضد الإنسانية⁽⁶⁾.

32- كما ينبغي أن يكون الهجوم "واسع النطاق" أو "منهجياً". وتحديد ما إذا كان الهجوم واسع النطاق يستوجب دراسة حجم الهجوم وعدد الضحايا. وعند تقييم ما إذا كان الهجوم واسع النطاق، يجب النظر إلى الأثر التراكمي للأعمال الإجرامية المعنية، أو إلى أثر فعل واحد واسع النطاق إلى حد كبير⁽⁷⁾. والعناصر ذات الصلة بتحديد ما إذا كان الهجوم "واسع النطاق" تتمثل في النطاق الجغرافي والزمني وعدد الأشخاص المستهدفين⁽⁸⁾.

33- وتشير المعلومات الأولية التي جمعتها الآلية وحلتها إلى أن مئات المدنيين قتلوا على أيدي قوات الأمن في جميع أنحاء ميانمار، بما في ذلك في يانغون، وناي بي تاو، وباغو، وماندالاي، وماغواي، وساغينغ. وتشير المعلومات المتاحة، بما في ذلك البيانات العامة الصادرة عن السلطات العسكرية، إلى أن آلاف الأفراد اعتقلوا تعسفاً. وتشير تقارير موثوقة وأدلة بالفيديو إلى أن قوات الأمن نفذت اعتداءات جنسية. ويبدو من مجمل المعلومات التي جمعتها الآلية حتى الآن أن الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة تشكل هجوماً واسع النطاق على سكان مدنيين.

34- وقد كان الهجوم ذا طابع منهجي. ويشير مصطلح "منهجي" إلى الطبيعة المنظمة لأعمال العنف واستبعاد وقوعها عشوائياً⁽⁹⁾. وتشير المعلومات الأولية التي جمعتها الآلية وحلتها إلى أن قوات الأمن تصرفت بطريقة منسقة في جميع أنحاء البلد. ويبدو أن الاحتجاز التعسفي قد استهدف مجموعات محددة من الأفراد على أساس انتماءاتهم السياسية ومهنتهم (مثل العاملين في الحقل الطبي والمعلمين والصحفيين) وبسبب ممارسة حقوقهم السياسية. فقد اندلعت احتجاجات ضد الانقلاب في جميع أنحاء البلاد بعد فترة وجيزة من استيلاء الجيش على السلطة. وخلال الأسابيع الأولى التي أعقبت ذلك، لم ترد سوى تقارير قليلة عن ردود الفعل العنيفة من جانب قوات الأمن، ويبدو أن قوات الأمن تجنبت استخدام القوة المميتة في الاحتجاجات العامة. ومع ذلك، وفي غضون أسابيع قليلة، حدث تغيير ملحوظ في

- (4) المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر 1994، باغوسورا ونسنغيوما ضد المدعي العام، الدعوى رقم ICTR-98-41-A، الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف في 14 كانون الأول/ديسمبر 2011، الفقرة 390.
- (5) الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، المدعي العام ضد نون شيا وخيو سامفان، الدعوى رقم 01/002، الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية، في 7 آب/أغسطس 2014، الفقرة 178.
- (6) المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، المدعي العام ضد كونارك وآخرون، الدعوى رقم IT-96-23 وIT-96-23/1-A، الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف، في 12 حزيران/يونيه 2002، الفقرة 86.
- (7) المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد بلاشكيتش، الدعوى رقم IT-95-14-T، الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية، في 3 آذار/مارس 2000، الفقرة 206.
- (8) الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المدعي العام ضد سيسليج، الدعوى رقم MICT-16-99-A، الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف، في 11 نيسان/أبريل 2018، الفقرة 57؛ والمحة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد بليه غوبيه، الدعوى رقم ICC-02/11-02/11-186، القرار الصادر بشأن على تأكيد الرسوم، في 11 كانون الأول/ديسمبر 2014، الفقرة 131.
- (9) المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد بلاشكيتش، الدعوى رقم IT-95-14-A، الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف، في 29 تموز/يوليه 2004، الفقرة 101.

التكتيكات، حيث بدأت قوات الأمن في استخدام القوة المميّنة، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، ضد المتظاهرين في عدة مواقع.

35- وتتطلب جميع المعلومات الأولية المتاحة للآلية مزيداً من التحقق والتحليل. وتواصل الآلية جمع وتحليل الأدلة ذات الصلة بهذه المسائل وترحب بتقديم المزيد من المعلومات. بيد أن الآلية، في سياق تحديد ما إذا كانت الأحداث الأخيرة في ميانمار تقع ضمن ولايتها، ترى استناداً إلى تحليلها للمعلومات المتاحة الموجزة أعلاه، أن قوات الأمن في ميانمار قد ارتكبت جرائم دولية خطيرة منذ الاستيلاء على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن قوات الأمن شنّت هجوماً واسع النطاق ومنهجياً على السكان المدنيين. وفي هذا السياق، فإن التقارير التي تجمعها الآلية عن جرائم القتل والاعتداء الجنسي والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والاضطهاد ستكون، إذا ثبتت صحتها، بمثابة جرائم ضد الإنسانية. ولذلك، ستواصل الآلية جمع المعلومات المتعلقة بجرائم دولية خطيرة معينة وانتهاكات لحقوق الإنسان قد تكون ارتكبت، ومحاولة التحقق منها وتحليلها. ووفقاً لولايتها، ستسعى أيضاً إلى الحصول على الأدلة الحاسمة التي يمكن استخدامها في المحاكم أو الهيئات القضائية لكي تثبت، وفقاً لمعايير الإثبات الجيدة اللازمة للإدانة في القضايا الجنائية، من هم الأفراد الذين يتحملون المسؤولية الجنائية عن هذه الجرائم الدولية الخطيرة.

استشراف المستقبل

36- ستواصل الآلية تجويد أدواتها التحليلية، وتعميم أفضل الممارسات، وتطوير منتجات جديدة تغطي العناصر والأنماط والهياكل السياقية الشاملة أو حوادث وحالات معينة. وفي هذا الصدد، من المهم التذكير بأن الآلية ليست هيئة نيابة عامة أو محكمة. ومن ثم، فإنها تعتمد على السلطات الوطنية والإقليمية والدولية المختصة في بدء إجراءات جنائية فيما يتعلق بالجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011. ومن أجل تحقيق الاستعادة من الأدلة التي تجمعها الآلية والمساهمة في عمليات المساءلة الجنائية، فهي ستتعامل مع الولايات القضائية التي قد تستخدم المعلومات والملفات المقدمة من الآلية، وستتابع كل الأنشطة أو التحقيقات أو الإجراءات القانونية الجارية التي قد تكون ذات صلة بولايتها.

جيم - ترتيبات وطرائق التعاون

37- واصلت الآلية العمل مع مجموعة متنوعة من الكيانات والجهات الفاعلة ذات الصلة بغية التفاوض على ترتيبات أو طرائق التعاون من أجل تيسير تنفيذ ولاية الآلية. وتتعلق هذه الترتيبات بجمع المعلومات والأدلة، وتوفير الدعم اللوجستي أو الخدمات المتخصصة، وقيام الآلية بأنشطتها. وشمل ذلك طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك السلطات الوطنية وشركاء الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال التجارية. وتوصلت الآلية، منذ بداية عملها، إلى 38 ترتيباً للتعاون في مجالات جمع وحفظ وتخزين المعلومات والوثائق والأدلة المتصلة بولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت الآلية اتفاقات تحدد طرائق تقديم الخدمات المتخصصة والدعم اللوجستي.

38- وفيما يتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء، تواصل الآلية العمل مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية التي قد تكون لديها معلومات ذات صلة و/أو قد تشارك في إجراءات قانونية في إطار ولاية الآلية. ومثلما أقر مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، فإن تعاون الدول الأعضاء، لا سيما الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يكتسي أهمية خاصة لأنشطة التحقيق التي تضطلع بها الآلية، بما في

ذلك الوصول إلى الشهود ومقابلتهم بطريقة تكفل أمنهم وحقهم في الخصوصية. علاوة على أن تعاون الدول الأعضاء ضروري أيضاً لتيسير حماية الشهود ومنع تعرضهم لأي أعمال انتقامية بسبب تعاونهم مع الآلية.

39- ونظراً للقيود الكبيرة المفروضة على السفر والاجتماعات الحضرية بسبب جائحة كوفيد-19، لم تتمكن الآلية من إحراز تقدم على النحو المخطط له في أهدافها المتمثلة في إرسال بعثات رفيعة المستوى إلى الدول الأعضاء ذات الصلة التي يتوقع أن تضطلع الآلية بأنشطة في أقاليمها. ومع ذلك، أنجزت الآلية هذا التعاون عن طريق إجراء اتصالات منتظمة مع الدول الأعضاء والسلطات ذات الصلة بطريقة تكفل سرية أنشطة الآلية وسلامة وأمن محاورها وموظفيها.

40- وتواصل الآلية السعي إلى تعاون سلطات ميانمار من أجل الوصول إلى الشهود والضحايا ومصادر المعلومات الأخرى، والوصول إلى المواقع التي شهدت ارتكاب الجرائم المزعومة. وستستمر الآلية في التواصل والسعي إلى إقامة علاقة تعاونية مع ميانمار، في ضوء قرار الجمعية العامة 238/75 الصادر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي دعت فيه الجمعية العامة ميانمار إلى التعاون والعمل بصورة هادفة مع الآلية، بما في ذلك عن طريق تمكينها من الوصول دون قيود من أجل الاضطلاع بأنشطتها، وقرار مجلس حقوق الإنسان 21/46 الصادر في 24 آذار/مارس 2021، الذي قدم فيه المجلس دعوة مماثلة إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة في ميانمار.

41- وفيما يتعلق بالتعاون والتنسيق والاتصال بين الوكالات، تعرب الآلية عن تقديرها للتعاون الذي وجدته من مجموعة من شركاء الأمم المتحدة وكياناتها، سواء في مقر المنظمة في نيويورك أو جنيف أو مكاتبها الميدانية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المعنية بالقضايا المتصلة بميانمار. وتواصل الآلية التشاور مع المحاكم الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية للتعلم من تجاربها وأفضل ممارساتها، بما يتماشى مع ولايات كل منها. ووفقاً لاختصاصات الآلية، وبقدر ما يمكن تحقيقه من التآزر، تتسق الآلية بشكل وثيق مع هذه الكيانات في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل نظم تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات، وحماية الشهود ودعمهم، وإجراء المقابلات مع الشهود، بما يشمل المسائل المتعلقة بالموافقة المستنيرة.

استشراف المستقبل

42- سيكون استئناف الحوار الرفيع المستوى بصورة حضرية مع الدول الأعضاء الرئيسية من الأولويات الحاسمة للآلية في الفترة التي سيشملها التقرير القادم. وسيتوقف التعاون مع الآلية جزئياً على قدرتها على بناء علاقات ثقة مع الشركاء الأساسيين والحفاظ عليها. وسيستمر استخدام وسائل التواصل عن بعد لتيسير التعاون الجاري، بيد أن هذه الوسائل لن تكون الطريقة المناسبة لإجراء المفاوضات المخصصة والمتعددة الأبعاد التي تتطلبها هذه الترتيبات. وستواصل الآلية أيضاً جهودها المنتظمة لإشراك سلطات ميانمار سعياً إلى تعاونها مع الآلية في الاضطلاع بولايتها.

دال- العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين والتوعية العامة

43- تظل التوعية العامة من أولويات الآلية. ولا تزال أنشطة الاتصال والتوعية العامة تضطلع بدور أساسي في تعزيز زيادة فهم العمل المعقد الذي تقوم به الآلية وتعزيز التعاون. وتمشياً مع النهج المتعدد الجوانب المبين في استراتيجيتها بشأن الاتصالات والتوعية العامة لعام 2020، واصلت الآلية تطوير واستخدام مختلف أدوات الاتصال لشرح ولايتها وأنشطتها ونواتجها لأصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الشهود والضحايا.

44- ونظراً لتقييد السفر والاتصالات المباشرة مع أصحاب المصلحة المعنيين بسبب الجائحة، عدّلت الآلية استراتيجيتها للاتصالات وكيفيتها وفقاً للظروف الجديدة. ومن أجل الحفاظ على استمرار تدفق المعلومات عن أنشطتها، زادت الآلية فعالية استخدام موقعها على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ونشرت التواصل الدوري مع أصحاب المصلحة المعنيين. كما شاركت الآلية في حوار مع مختلف المجموعات من خلال وسائل واتصالات افتراضية.

45- وأصبح موقع الآلية على شبكة الإنترنت ومنصتها في وسائل التواصل الاجتماعي وسيلتين قويتين لنشر معلومات دقيقة وفورية عن عمل الآلية وولايتها. وتبين عمليات الرصد التي تقوم بها الآلية أن عشرات الآلاف من الأشخاص يتصفحون هذه المعلومات ويتبادلونها ويوسعون نطاق نشرها في ميانمار وجميع أنحاء العالم. وتقوم الآلية بتحديث موقعها الرسمي بانتظام باللغتين الإنكليزية والميانمارية. ومنذ إصدار نشرتها الأولى في أيار/مايو 2020، أصدرت الآلية عدة طبقات لاحقة. ولا تزال النشرات بمثابة أداة رئيسية لتقديم المزيد من التحديثات المتعمقة بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية، مع تسليط الضوء على مبادرات بعينها والإجابة على الأسئلة المتكررة بشأن مختلف المواضيع ذات الأهمية في إطار ولاية الآلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلقت الآلية صفحة على موقع فيسبوك لزيادة تعزيز جهودها في مجال التوعية وتبادل المعلومات على نطاق أوسع مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وعامة الجمهور في ميانمار. وكانت هذه إحدى التوصيات الرئيسية لدراسة استقصائية أجرتها الآلية عام 2019 للجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

46- وقد أدت التطورات الأخيرة في ميانمار إلى زيادة اهتمام الجمهور بعمل الآلية زيادة كبيرة. ومن أجل توضيح مدى ارتباط ولاية الآلية بالأحداث الجارية في ميانمار، شارك رئيس الآلية في عدة مقابلات مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية. وفي الوضع المتقلب الراهن، تكون إدارة التوقعات بشأن ما يمكن وما لا يمكن للآلية القيام به في إطار ولايتها عنصراً أساسياً في جهود التوعية هذه.

47- وبموازاة ذلك، دأبت الآلية على التعاون مع ممثلي الدول الأعضاء في جنيف على مستوى السفراء وتقديم إحاطات شخصية أو عبر الإنترنت. وقدمت الآلية أيضاً إحاطات إعلامية عبر الإنترنت لِممثلي الدول الأعضاء في نيويورك وفي العواصم وللمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وقد استمرت في إجراء حوار منتظم مع كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي توجد مقرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأماكن أخرى. وشاركت الآلية أيضاً في عدة مناسبات عامة رفيعة المستوى على الإنترنت نظمتها دول أعضاء وجهات فاعلة في المجتمع المدني وكيانات تابعة للأمم المتحدة من أجل تناول مواضيع تتصل بالعدالة والمساءلة.

48- وتولي الآلية أهمية قصوى لسلامة الأشخاص الذين تتعامل معهم. وفي هذا الصدد، تستخدم الآلية منصات التواصل العامة الخاصة بها لتوضيح أهمية وسائل الاتصال الآمنة في المساعدة على ضمان سلامة وأمن كل من أصحاب المصلحة وموظفي الآلية، والمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة أو التزاماتها.

استشراف المستقبل

49- بالنسبة للفترة المشمولة بالتقرير القادم، ستسعى الآلية إلى توسيع نطاق تعاونها مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني الذين يتعاملون مع القضايا المتصلة بميانمار، من أجل فهم احتياجاتهم على نحو أفضل وتيسير إجراء حوار مع الآلية أكثر تعمقاً وتنظيماً. ومن شأن ذلك أن يمكن أصحاب المصلحة في المجتمع المدني من التعاون الهادف بصورة أكبر مع عمل الآلية، مما يعزز زيادة التفاهم والثقة في مساهمة الآلية في عمليات المساءلة الجنائية الدولية.

50- وتوسعى الآلية، بالنسبة لعام 2022، إلى إتاحة مزيد من المعلومات بلغات ميانمار، والعمل بشكل أوثق مع الشركاء المحليين على توفير معلومات دقيقة عن الآلية، ومحاولة الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً باستخدام مختلف القنوات الإعلامية، مثل الإذاعة والتلفزيون.

ثالثاً - التطورات العملية التي تمكن من تنفيذ الولاية

51- واصلت الآلية وضع إطار قوي للحوكمة والهياكل الأساسية التكنولوجية، ونظم الدعم الإدارية والتشغيلية للتمكين من إحراز تقدم ملموس بشأن الأولويات الموضوعية المبينة أعلاه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية تنفيذ مفهوم العمليات الذي وضعه رئيس الآلية في عام 2019، وتكييفه حسب الاقتضاء استجابة لاستمرار أثر جائحة كوفيد-19. وواصلت الآلية بناء هياكلها الأساسية وخبراتها وتجويد عملياتها الإدارية وتعزيز قدراتها، وفقاً للميزانية المبسطة والأصغر حجماً التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام 2021.

ألف - السياسات والبروتوكولات والإجراءات التأسيسية

52- ما زالت الآلية على المسار الصحيح لوضع مجموعة شاملة من السياسات والبروتوكولات والإجراءات الأساسية لتوجيه أنشطتها بما يتماشى مع أولوياتها الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، اعتمدت الآلية أكثر من 50 سياسة، وبروتوكولاً، وإجراءً، ومبدأً توجيهياً، وتوجيهات تغطي طائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك اختيار الحالات وتحديد الأولويات، والتحقيقات ومقابلات الشهود، والحصول على الموافقة المستنيرة لمقدمي المعلومات والشهود، ومعالجة المعلومات، وتصنيف المعلومات الحساسة وكيفية التعامل معها، والأمن والإدارة. وقد تم إدماج وجهات نظر مختلف فئات الضحايا/الناجين بعناية، وتعكف الآلية على وضع سياسات متخصصة لمعالجة قضايا الضحايا/الناجين فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. كما أُحرز تقدم كبير في اتخاذ الإجراءات الأمنية المتعلقة بالعمليات في مزار الآلية وفي الميدان على حد سواء.

53- ووفقاً لاختصاصات الآلية، تقوم هذه الوثائق التأسيسية على أعلى المعايير الممكنة، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعدها وأنظمتها وسياساتها وأفضل ممارساتها، كما تستند إلى القانون والمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في المحاكمة العادلة وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة، فضلاً عن السوابق القضائية ذات الصلة. وتوخياً لاستمرار التزام الآلية بالتعلم، فهي تواصل الاعتماد على الممارسات الجيدة لآليات المساءلة الدولية المماثلة الأخرى وإدماجها، حسب الاقتضاء والانطباق على ولايتها. وتعزز الآلية استكمال وثائقها التأسيسية الأساسية بنهاية عام 2021.

باء - الهياكل الأساسية والتكنولوجيا

54- في كانون الأول/ديسمبر 2020، انتقلت الآلية إلى مكاتبها الجديدة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وكما ذكرت الآلية في تقريرها السابق إلى المجلس، فقد تم تركيب المكاتب الجاهزة بعد أن قررت الآلية أن ذلك الخيار أكثر فعالية من حيث التكلفة ومقبول تقنياً، فهو يحقق وفورات كبيرة للمنظمة، وفيه متطلبات تنفيذ ولاية الآلية، بما يشمل حفظ الأدلة المادية وتحقيق سلامة وأمن وسرية العمليات والأنشطة. وقد صممت المكاتب الجديدة للآلية بطريقة تكفل وصول وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وستكفل الآلية قيام الإدارة بزيادة تعزيز تدابير تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامها.

55- ومثلما نكر أعلاه، فقد أحرزت الآلية تقدماً كبيراً في تعريف وتصميم واستخدام التكنولوجيا المتخصصة والبنية التحتية لمعالجة المعلومات والأدلة والمواد التي تتلقاها وتجمعها. وفيما يتعلق بتجهيز المواد المجمعة، واصلت الآلية شراء واستخدام برامج الحاسوب والمعدات الإضافية الضرورية لتجهيز وتسجيل جميع المواد الجديدة. وبالإضافة إلى مجموعة التكنولوجيات التمكينية المذكورة أعلاه، أنشأت الآلية مختبراً مخصصاً لمعالجة البيانات الجنائية في مكاتبها الجديدة، مما سيمكن من إجراء تحليل ومعالجة متطورين لأي مواد تتلقاها. واستكمالاً لنظام إدارة المعلومات المحفوظة إلكترونياً، أنشأت الآلية مرفق تخزين مادي مأمون، مع توفير عدة مستويات من الحماية الأمنية، لحفظ الأدلة المادية والرقمية. وكجزء من تطوير احتياجاتها الأساسية من التكنولوجيا، اعتمدت الآلية الحلول اللازمة لحفظ البيانات بيسر تدفق المواد الواردة والصادرة بطريقة آمنة وسريّة.

56- واستشرافاً للمستقبل، تقوم الآلية بتقييم الحلول التكنولوجية، مع اعتماد إطار مناسب لإدارة المعلومات، من أجل إنشاء نظام إدارة معلومات شامل يغطي كل المواد المحفوظة لديها، بما يشمل وضع إجراءات مناسبة لحفظ هذه المواد والسجلات وإمكانية الوصول إليها على المدى الطويل، تماشياً مع اختصاصات الآلية. وعلاوة على ذلك، تعتمد الآلية شراء منصات متعددة آمنة لحفظ البيانات على السحابة الإلكترونية من أجل تعزيز قدرات الآلية في مجال الطب الشرعي.

جيم - الدعم الإداري والتشغيلي

57- أحرزت الآلية تقدماً كبيراً في إنشاء هياكل دعم إدارية وتشغيلية تمكنها من القيام بأنشطة أساسية تتصل بإدارة مواردها وبنيتها الأساسية، وتعيين واختيار الموظفين، وتنسيق الخدمات الأمنية، وتوفير الخدمات اللغوية، وحماية ودعم الشهود والضحايا.

58- ومن الأولويات الحاسمة الأخرى للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وضع الصيغة النهائية لتعيين فريق مهنيين ذوي خبرة عالية وقدرة على الابتكار تكون لديهم خبرات وتخصصات متنوعة. وفي هذا الصدد، ضاعفت الآلية جهودها الرامية إلى الإسراع في تعيين الموظفين وفقاً لجدول أولوياتها، بحيث يتطابق توقيت التعيين مع الاستراتيجية الموضوعية. وفي حين أن معظم جهود التوظيف قد تأخرت أو تأجلت في عام 2020 بسبب تجميد التوظيف في الأمم المتحدة، فإن الآلية تتوقع تحقيق أهدافها المتعلقة بالتوظيف خلال عام 2021، إلا إذا حدثت ظروف غير متوقعة أو قيود إضافية تتعلق بالسيولة.

59- وحتى حزيران/يونيه 2021، شغلت الآلية نحو 75 في المائة من مجموع الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام 2021، وأحرزت تقدماً كبيراً في عملية شغل العديد من الوظائف المتبقية. ويتمتع الموظفون المعينون بالخبرة في مجالات القانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والتحقيق الجنائي والملاحقة القضائية، والتعاون القانوني، وإدارة نظام المعلومات، وتخزين وحفظ المعلومات، والمسائل العسكرية، والجريمة والعنف الجنسي والجنساني، والجريمة ضد الأطفال، وتكنولوجيا المعلومات والأمن، وحماية الشهود ودعمهم، والدعم اللغوي. وتمشياً مع ولاية الآلية، يولى الاعتبار الواجب لتمثيل مختلف التقاليد القانونية، والتنوع الجغرافي، والتوازن بين الجنسين، والخبرة الإقليمية، والمهارات اللغوية ذات الصلة.

60- ووضعت الآلية أيضاً برنامجاً للتدريب الداخلي بهدف زيادة خبرة موظفيها في مجالات تقنية عالية التخصص وسريعة التطور. ونظراً للأوضاع التي تستدعي العمل عن بعد، فقد نظمت الآلية دورات تدريبية على الإنترنت لإبقاء موظفيها على اطلاع بآخر المستجدات في المجالات ذات الصلة خلال فترة

جائحة كوفيد-19. ومن أجل الاستفادة من الفرص وزيادة الكفاءة إلى أقصى حد، تتعاون الآلية بانتظام مع آليات المساءلة الأخرى بشأن تنظيم أنشطة التدريب وغيرها من أنشطة التعلم.

61- وفي مجال الدعم اللغوي، تسعى الآلية باستمرار إلى زيادة قدراتها المتخصصة في اللغات المستخدمة في ميانمار لضمان القدرة على التواصل مع المحاورين وأصحاب المصلحة بلغاتهم. وفي هذا الصدد، تعمل الآلية على تطوير القدرات اللغوية على الصعيد الداخلي لدعم جمع المعلومات والعمل التحليلي، ونشر أفرقة دعم خارجي لتغطية احتياجات الآلية الواسعة النطاق في مجالي الترجمة التحريرية والشفوية.

رابعاً - الخلاصة

62- أحرزت الآلية تقدماً ملموساً في أقل من عامين في تسريع تنفيذ أنشطتها الموضوعية وإرساء الهياكل الأساسية التي تمكنها من تنفيذ ولايتها على المدى الطويل. وتمكنت، بقدر كبير من المرونة بالنسبة لمؤسسة جديدة، من التصدي بسرعة للتحديات الجديدة والتطورات السياقية، وتسنى لها تكييف أساليب عملها واستغلال مواردها الزهيدة بصورة استراتيجية.

63- وستواصل الآلية تعزيز الزخم الذي حققته حتى الآن من أجل زيادة تدعيم عملها الموضوعي على جميع الجبهات، لا سيما عن طريق القيام ببعثات لإجراء مقابلات مع الشهود وغيرهم من مقدمي المعلومات ولتجميع الأدلة. ومثلما أظهرت الأحداث الأخيرة في ميانمار، فإن الأنشطة الموضوعية للآلية آخذة في التوسع. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تمنح الآلية، وفقاً لدعوة الجمعية العامة في قرارها 246/74، المرونة التي تحتاج إليها من حيث ملاك الموظفين والموقع والحرية التشغيلية حتى يمكنها أن تنجز ولايتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

64- وسيكون تعاون المجتمع الدولي ككل بصورة كاملة وهادفة أمراً أساسياً، ولا سيما من جانب الدول الأعضاء. ولن تتمكن الآلية، دون هذا الدعم، من الوفاء الكامل بولايتها والاضطلاع بدور فريد في تيسير ودعم الإجراءات الجنائية التي تعزز المساءلة وتساعد على تحقيق العدالة لشعب ميانمار.